

المنتدى المدني الديمقراطي المغربي
FORUM CIVIL DEMOCRATIQUE MAROCAIN



التقرير التركيبي
للمنتدى المدني الديمقراطي المغربي
حول ملاحظة الانتخابات الجماعية
ل 12 يونيو 2009

اللقاء الصحفي
الرباط في 17 يونيو 2009

14، شارع الجزائر، المدخل ب، الشقة 3 حسان – الرباط المغرب
الهاتف/الفاكس: 00212537661754 + المحمول: 00212660977619
البريد الإلكتروني: fcdmmaroc@gmail.com

تقديم:

يتناول التقرير التركيبي الأول مجموع الملاحظات المسجلة في التقارير التي توصلت بها اللجنة المشرفة على الصعيد المركزي إلى حدود عقد هذا اللقاء الصحفي، على أننا سنعود في تقرير مفصل لاحقا سنشير فيه إلى التفاصيل المرتبطة بالانتخابات الجماعية ليوم 12 يونيو 2009، وهي استنتاجات لمجموعة من عمليات الملاحظة التي شملت عددا من الأقاليم كانت موضوع التتبع والملاحظة من طرف الأعضاء المنتسبين إلى المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، وبدعم من مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية. كما أن هذه الملاحظة خضعت لمنهجية علمية تم فيها اعتماد العمل الميداني للملاحظين من خلال الآلية المعروفة في مثل هذا النوع من البحث والدراسة والذي تم فيها الاشتغال على العينة موضوع الملاحظة، بناء على معايير تأخذ بعين الاعتبار طبيعة ونوع المجال الترابي التقطيع الجماعي والفئات الاجتماعية المكونة للدوائر، وكذا المدن الكبرى والقرى حسب النمط اللائحي والفردى الذي اعتمد في هذا الاستحقاق.

وسوف يتم تقسيم هذا التقرير إلى ثلاثة محاور أساسية:

- آلية ملاحظة انتخابات 12 يونيو 2009 ونتائجها الأولية (I)
- السياق العام لملاحظة الانتخابات المحلية 12 يونيو 2009 (II)
- خلاصة تركيبية انطلاقا من ملاحظة الانتخابات المحلية 12 يونيو 2009 (III)

آلية ملاحظة انتخابات 12 يونيو 2009 ونتائجها الأولية

بعد التركيز على منهجية الملاحظة، ونتائجها الأولى، هناك مجموعة من المعطيات يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد مضامين وأبعاد استحقاق 12 يونيو 2009.

1- منهجية الملاحظة:

يتوخى التقرير التركيبي تجميع الخلاصات التي توصلت بها اللجنة المشرفة على الملاحظة وتتبع حلقات العملية الانتخابية للجماعات المحلية ليوم 12 يونيو 2009 من خلال التقارير الفرعية لكافة الملاحظين المنتمين إلى المنتدى المدني الديمقراطي المغربي المشاركين في تدبير ملف الملاحظة بناء على الالتزام الذي قطعه كل المستفيدين من الدورات التكوينية المؤطرة من طرف المنتدى وطنيا وجهويا بشراكة مع مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، وكذلك من خلال الاستثمارات المعدة لمتابعة أطوار هذه الاستشارة الجماعية الوطنية، التي تدخل في صميم أعمال القوانين المنظمة للجماعات المحلية واختصاصات المستشارين الجماعيين والمجالس المنبثقة عن عملية الاقتراع، سواء المجالس القروية، أو المجالس البلدية والحضرية، أو المجالس الإقليمية، أو المجالس الجهوية.

وهكذا تبرز أهمية موقع الجماعات المحلية في تدبير الشأن المحلي لمجموع التراب الوطني، وكذلك من خلال الاختصاصات الموكولة إلى هذه المؤسسات المنتخبة وعلاقتها بمصالح عموم المواطنين وارتباطها بحياتهم اليومية والخدمات المنتظرة... وكذلك من خلال الإصلاحات الجزئية التي طرأت على بعض القوانين المرتبطة بنظام الميثاق الجماعي في صيغته الأخيرة...

إن المنتدى المدني وهو يستعد لخوض غمار هذه التجربة، كان واعيا بالصعوبة التي تطرحها الملاحظة والتتبع لكل مراحل العملية الانتخابية بدءا من التسجيل في اللوائح ومراجعتها مرورا بمراجعة التقطيع الانتخابي الجزئي وكذلك ازدواجية نظام الاقتراع

المعتمد وهو النظام اللائحي في الجماعات التي يزيد عدد سكانها على 35000 والنظام الفردي في الجماعات التي تقل على ذلك.

إن هدف المنتدى من الملاحظة هو البحث عن ما إذا كان للفاعلين، دولة كانت أو أحزابا السياسية وهيئة ناخبة ومجتمع مدني، من استخلاص للدروس من التجارب والاستشارات الانتخابية السابقة في تعزيز أسس العمل المؤسساتي المحلي وتخليق الحياة العامة وتطبيق القانون وتقييم التجربة الجماعية المنصرمة انطلاقا من مبادئ "الحكامه الجيده"، "سياسة القرب"، "تشجيع الكفاءات"، "محاربة الفساد والمفسدين" و"تعزيز اللامركزية في التدبير"، إلخ...

كل هذه المبادئ المؤطرة للعمل الجماعي، بمدخلها السياسي وتأطيرها القانوني والتنظيمي، وبعدها التنموي المحلي، كانت حاضرة ضمن أسئلة المنتدى وهو يقوم بإعداد برنامج الملاحظة الديمقراطية لانتخابات يونيو 2009.

إن قيادة المنتدى التي استفادت من تجربة الملاحظة التشريعية لشتبر 2007 جعلها تستعد لهذه الانتخابات حسب جدولة زمنية ملائمة لنمط تنظيمها الوطني والجهوي والمحلي باعتبارها شبكة جمعوية على الصعيد الوطني.

وهكذا تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة الملاحظين مركزيا وجهويا انصبت حول القوانين والتنظيمات المؤطرة للحقل الجماعي، وكذلك الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب وذات الصلة باحترام الحريات والحقوق الفردية والجماعية للمواطنين. وفي هذا السياق تم إنتاج وثيقتين أساسيتين: الأولى خاصة بالفترة السابقة على الحملة الانتخابية 1 والفترة الخاصة بالحملة القانونية والثانية تجلت في انجاز دليل للملاحظين تتضمن جميع التفاصيل المرتبطة بسلوك الملاحظ يوم الاقتراع.

وبعد انتهاء الدورات التكوينية تقدم المنتدى إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قصد إخباره بالمشاركة في الملاحظة والتتبع للعملية الانتخابية. وهكذا قامت اللجنة المشرفة على إعداد لائحة بأسماء الملاحظين الذين اعتمدهم بتنسيق مع المجلس الاستشاري قصد حصولهم بموجبها على شارات (Badges) تخول لأصحابها الولوج إلى المكاتب.

غير أن المنتدى شارك بمجموعة أخرى من الملاحظين الذين استفادوا من التكوين والذين اشتغلوا خارج المكاتب وخلال فترة الحملة وقبلها.

وتجدر الإشارة أن المنتدى المدني الديمقراطي المغربي دخل مرة أخرى هذه التجربة معتمدا على إمكانياته الذاتية، وتطوع عضوات وأعضاء المنتدى، ولم يحصل على أي دعم مالي من أي جهة كانت وطنية أو غيرها.

2- النتائج الأولى للملاحظة:

تشير التقارير التي توصلت بها لجنة الاشراف على ملاحظة الانتخابات داخل المنتدى المدني الديمقراطي من مختلف جهات البلاد، إلى العديد من الخروقات التي شابت العملية الانتخابية الجماعية ليوم 12 يونيو 2009. ويمكن تقديمها على الشكل التالي:

أ- الخروقات والملاحظات لمرحلة ما قبل الحملة:

- 1- انطلاق المشاريع لإصلاح بعض الشوارع وتبليط بعض الأزقة.....
- 2- استغلال الفقر لتقديم إعانات من المال العمومي (موارد الإنعاش الوطني) لبعض الناخبين لاستمالتهم؛
- 3- التواطؤ والتحايل بين وكلاء اللوائح لاختراقهم بعضهم لبعض حين تشكيل اللوائح..
- 4- انتشار الولايم واستغلال مناسبات الحفلات والجنائز من طرف بعض المرشحين؛
- 5- توزيع المواد الغذائية والأدوية بالمجان من طرف بعض المرشحين؛
- 6- تحويل المحلات لبيع المواد الغذائية إلى مخازن لتمويل الحملات الانتخابية بناء على اتفاقات مسبقة بين بعض وكلاء اللوائح وسماسة الانتخابات (البيضاء، سلا..).

ب- أثناء الحملة الانتخابية:

- 1- استعمال وسائل النقل العمومي في الحملات الانتخابية؛

- 2- استئجار بعض الأشخاص من بينهم ذوي سوابق، والأطفال الذين يعانون من أوضاع هشة، في الحملة الانتخابية؛
- 3- اقحام بعض الموظفين العموميين في الحملة الانتخابية أثناء أوقات عملهم؛
- 4- استغلال ظاهرة البطالة ووعد الناخبين بالعمل؛
- 5- عدم احترام المكان المخصص للملصقات، ووضع الملصقات في أماكن غير قانونية كالمقاهي وبعض الحافلات؛
- 6- استعمال المال بطرق ملتوية لاستمالة أصوات الناخبين؛
- 7- استخدام فرق شعبية فلكلورية للحملة الانتخابية بدل عرض البرنامج والمشاريع المستقبلية.

ج- يوم الاقتراع:

أما فيما يتعلق بيوم الاقتراع يمكن تسجيل مايلي:

- 1- غياب ممثلي الأحزاب في عدد كبير من المكاتب الانتخابية؛
- 2- توجيه الناخبين أمام مكاتب التصويت من طرف أشخاص تابعين لبعض المرشحين دون تدخل السلطة؛
- 3- عدم سحب غالبية المواطنين لبطائقتهم، وعدم توصلهم بها قبل الاقتراع من طرف السلطة؛
- 4- وجود أعداد متفاوتة للبطائق داخل مكاتب الاقتراع؛
- 5- تيهان عدد من الناخبين في مكاتب التصويت أثناء بحثهم عن بطائق التصويت؛
- 6- السماح للناخبين باستعمال الهواتف النقالة أثناء عملية التصويت؛
- 7- عدم حصول مجموعة من الناخبين على بطائقتهم لا في مكاتب التصويت ولا في المقاطعات التابعين لها؛
- 8- لجوء بعض ممثلي الأحزاب للاحتجاج على الحملات خارج مكاتب التصويت؛
- 9- ضعف التأطير والتكوين لغالبية ممثلي الأحزاب داخل مكاتب التصويت حيث استعصى على هؤلاء الممثلين التفريق بين الرموز وأسماء الأحزاب.
- 10- سهولة انحاء المداد المستعمل يوم الاقتراع لتفادي تكرار التصويت؛

- 11- عدم التأكد من هوية الناخبين من طرف بعض رؤساء المكاتب
- 12- استعمال الهاتف النقال لتصوير الرمز الموضوع على اللائحة من أجل الحصول على المال؛
- 13- انقطاع الكهرباء أثناء عملية الفرز في بعض المكاتب؛
- 14- عدم الإلمام بالجانب القانوني بالنسبة لبعض رؤساء المكاتب؛
- 15- حث بعض أعوان السلطة الناخبين على التصويت في الساعات المتأخرة للاقتراع لفائدة بعض المرشحين؛
- 16- تنظيم تظاهرات احتجاجية من طرف بعض الأحزاب لتتديد بالخروقات والشوائب التي سادت يوم الاقتراع من قبيل استمرار الحملة الانتخابية + استعمال المال بشكل مكشوف + البلطجة والتهديد... (فاس)؛
- 17- تسجيل ارتفاع نسبة الأوراق الملغاة؛
- 18- تسجيل حالات عنف متفرقة (البيضاء، العرائش، فاس، صفرو..)؛
- 19- تكسير سيارات المساندين والمرشحين في تبادل بالرشق بالحجارة؛
- 20- خروج بعض الأوراق المخصصة للتصويت (سلا).

3- ملاحظات تكميلية:

- إن الملاحظة مكنتنا من استخلاص بعض التقييمات التالية:
- ماهي المعايير المعتمدة في التقطيع الانتخابي وتحديد الدوائر التي تتم فيها الانتخابات بالنمط اللائحي في مقابل النمط الفردي المعتمد في دوائر أخرى؟ وما هي الحكمة من وراء عدد 35 ألف التي اعتمدت لهذا الغرض؟ وما هي المرتكزات القانونية الموضوعية لهذا الاختيار؟ وبالتالي ألا يمكن توحيد نمط الاقتراع في مجموع التراب الوطني؟ من غير المفهوم اللجوء إلى تنويع المعايير المعتمدة في التنظيم الانتخابي، بحيث هناك بعض الدوائر يتم تحديد نمط الاقتراع بها على أساس النمط الأثحي، بينما أخرى على أساس النمط الفردي؛
 - من خلال الملاحظة والمتابعة لمجموعة من مكاتب التصويت، سجل غياب ممثلين الأحزاب الذي لم يتجاوز تغطيتها 40 ٪ حسب العينة موضوع الملاحظة؛

- لوحظ كثرة مكاتب التصويت وتشتتها، الشيء الذي استعصى معه تغطية الأحزاب للمكاتب وتأطير الإدارة من لدن رؤساء أكفاء. وأمام هذا العدد الهائل من المكاتب يصعب على الجميع إدارة أحزابا وملاحظين تتبع العملية الانتخابية يوم الاقتراع بالشكل المناسب وهذا ما يفتح المجال لبعض الاختلافات والانزلاقات وعدم توحيد معايير المواكبة لإنجاح هذه العملية من مكتب لآخر؛
- بالنسبة للبرامج الحزبية طغت العموميات وتشابهها مع غياب برامج مرقمة حقيقية ومبنية على دراسة موضوعية لمتطلبات واحتياجات الجماعات بالإضافة إلى عددها الكبير، الأمر الذي أدى إلى نوع من الارتباك والخلط لدى الناخبين؛
- نزوع سلوك الأحزاب عند اختيار مرشحها إلى الأعيان وذوي المال وتهميش المناضلين. وبالتالي أصبح المشهد الحزبي يتجه أكثر فأكثر نحو أحزاب الأشخاص والأعيان، بعيدا عن أحزاب البرامج والمناضلين والجماهير.
- تميزت هذه الانتخابات الجماعية بدخول حزب جديد واحتلاله المرتبة الأولى بحصوله على أكثر من 20% من المقاعد بعد مرور بضعة أشهر على تأسيسه.
- أما موضوع الإيديولوجية والهوية فقد كان منعما تماما في برامج وخطابات الأحزاب مما يؤكد أن التصويت الانتخابي لا تتحكم فيه المرجعيات الإيديولوجية بل تتحكم فيه عوامل أخرى ثقافية، قبلية، زبونية، مصلحة....
- لقد أظهرت الملاحظة كذلك أن الحقل السياسي المغربي يشكو من ضعف استيعاب القوانين والتشريعات من طرف الفاعلين والتي بدونها يصعب ضبط السلوكات الجماعية والفردية لكل المتدخلين في العملية الانتخابية إدارة وأحزابا. مما يجعل من عملية التكوين في مجال القوانين والتشريعات مهمة ضرورة دائمة.
- إن الملاحظة والتتبع الذي تقوم به فعاليات المجتمع المدني يعتبر مكسبا ديمقراطيا، وعلى الدولة والمؤسسات التشريعية أن توليه العناية الضرورية بإحداث قوانين تنظيمية على غرار القوانين المؤطرة للعملية الانتخابية برمتها في إطار مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار تجربة الجمعيات التي ساهمت وتساهم في تخليق الحياة السياسية العامة ودعم التربية على المواطنة وإعمال للقوانين، وفي هذا الإطار فإننا نذكر بالتوصيات الواردة في هذا الباب من لدن النسيج الجمعي بمناسبة الانتخابات التشريعية ل2007 الواردة في التقارير المنشورة وكذلك

بمناسبة الندوة التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وحضرها ممثلوا هيئات المجتمع المدني المشاركين في عملية الملاحظة بعد إصدار التقارير المرتبطة بانتخابات التشريعية الأخيرة؛

- إن المؤسسة التشريعية والفرق البرلمانية مطالبة بملاءمة القوانين والتشريعات الصادرة لتجاوز التأويلات المشوشة التي تطرأ من حين إلى آخر في قراءة وتاويل منطوق النصوص القانونية مما يؤثر سلباً على مصداقية العمل التشريعي؛
- إن نمط الاقتراع في صيغته الحالية المزدوجة (اللأحي والفردي) أبان عن محدوديته في تعبئة الناخبين ويطرح عدة تعقيدات لدى الهيئة الناخبة مما يتطلب من الفاعلين فتح نقاش حول الغاية من هذا النمط والبحث عن أسلوب نمط للاقتراع يضمن إشراك الهيئة الناخبة و يلائم ثقافة المجتمع المغربي؛
- إن نسبة المشاركة المعلن عنها تبقى ضعيفة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مجموع المواطنين البالغين سن التصويت والذي يقدر عددهم ب 20 مليون حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط مما يدفعنا إلى طرح السؤال من جديد حول مصداقية المؤسسات التمثيلية وأنماط الاقتراع المعمول بها وجدوى الأحزاب السياسية.

II

السياق العام لملاحظة الانتخابات المحلية 12 يونيو 2009

لعل أهم ما طبع انتخابات 12 يونيو 2009، هو مجموع من الإجراءات التهيئية ، بدءاً من مراجعة الميثاق الجماعي، مروراً بإدخال تعديلات على مدونة الانتخابات، وصولاً إلى مكانة المرأة في الحياة السياسية المحلية، وتدبير الأحزاب السياسية لهذه الاستحقاقات، وخاصة تأطير الحملات الانتخابية إعلامياً.

1- أهم مستجدات الميثاق الجماعي الجديد:

من المنتظر أن يدخل حيز التنفيذ ميثاق جماعي جديد كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 17.08 مباشرة بعد تنصيب مجالس الجماعات الحضرية والقروية التي ستقرها الانتخابات الجماعية ليوم 12 يونيو 2009.

وقد ركز الميثاق الجماعي الجديد على إعطاء الجماعات المحلية صلاحيات اقتصادية أكبر مع التركيز على مؤهلاتها البشرية، وهي تجربة تحاول أن تنتقل بالجماعة المحلية نحو تدبير "حكمتي" دقيق، في ظل ميثاق "جديد" يعطي للجماعة المحلية اختصاصات إضافية ذات أبعاد اقتصادية. وهي صلاحيات "جديدة" قد تخلق تحولا في طبيعة عمل الجماعات المحلية.

في هذا الإطار، صادق البرلمان المغربي بغرفتيه على القانون المتعلق بالميثاق الجماعي بعدما اعتبرت الحكومة بأن " تعديل الميثاق الجماعي يعتبر من أهم المشاريع التي تهدف إلى تحديث الترسانة القانونية المنظمة لتدبير الشأن المحلي، لما لهذا التعديل من انعكاس على منظومة التدبير الجماعي ببلادنا " .

إن الإصلاحات التي تنكب عليها الحكومة بخصوص تدبير الشأن المحلي، تتدرج في سياق تصور شمولي يرتكز على توفير آليات تجعل من المنتخبين بالمجالس المحلية فاعلين أساسيين في وضع مخططات للتنمية المحلية، وإدارة محلية تتوفر على موارد بشرية مؤهلة وموارد مالية كافية لتقديم الخدمات الضرورية للسكان.

يرتكز هذا التصور أيضا على مقاربة يحل فيها منطوق "الدولة المواكبة" محل منطوق "الإدارة الوصية" والانتقال من المقاربة القطاعية لتدخل مصالح الدولة فوق تراب الجماعات، إلى المقاربة التعاقدية والتشاورية حول مشاريع مندمجة .

وقد تضمنت مقنضيات هذا المشروع مجموعة من التعديلات من أبرزها:

- اعتماد نظام جديد لانتخاب رئيس المجلس الجماعي بحثا عن أغلبية قوية ومنسجمة تؤدي إلى استقرار المجلس،
- إعطاء أهمية كبرى للتخطيط الاستراتيجي لوضع برامج ومخططات على مدى ست سنوات يتم تحيينها كل ثلاث سنوات، (تتصيص الفصل 36 على أن رئيس المجلس مطالب بإعداد مخطط تنموي متعدد السنوات وفق منهجة تشاركية تحدد مسطرته بنص تنظيمي، مع استحضار إجباري لمشاركة المرأة في هذه العملية).

- تكريس وحدة المدينة، وإمكانية إحداث هيئة جديدة تدعى "مجموعة التجمعات الحضرية" تمكن ساكنة الجماعات المتجاورة من الاستفادة في أحسن الظروف من خدمات المرافق العمومية.
- تكريس مجالس رئاسية بسلطات مطلقة لا تحدها سوى سلطة وزارة الداخلية من خلال الوصاية القبلية والبعدية ومراقبة الملائمة، فيما يظل المجلس التداولي إطارا شكليا لا دور له في تقرير السياسة المحلية للجماعة، حتى أن الرئيس، في ظل الميثاق الجديد، يحق له مطالبة المجلس بإقالة أحد نوابه من مهامه واستبداله بآخر.
- توطيد معادلة "فرض الاستقرار" في المجالس الجماعية ولو تطلب ذلك تجريد المستشارين من أي سلطة رقابية داخلية على الجهاز التنفيذي، طالما أن التجربة أبانت عن سوء استعمال هذا الحق الذي وصل في بعض الحالات إلى ما يشبه حالة الطوارئ داخل هذه المجالس،
- التأكيد على ضرورة التقيد بمقتضيات النص التنظيمي، الذي يتكرر عدة مرات في مجالات أخرى: شركات التنمية، مجموعات الجماعات، التجمعات الحضرية...، لإصدار المخطط التنموي، وهو ما اعتبره البعض بأنه ينطوي على تدخل سافر في شؤون الهيئات اللامركزية، بحيث تفرض عليها توجهها منسجما مع التوجهات الحكومية والرسمية، الأمر الذي يفرغ البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية من أي معنى، بل تصبح عديمة الجدوى و لا تعكس اختيارات الناخبين وطموحاتهم في توجيه جماعتهم في الاتجاه الذي يروونه مناسبا .
- فسح المجال أمام الحكومة لتوجيه سير وعمل الجماعات الحضرية والقروية وفرض توجهات صارمة في اختياراتها، من ذلك مثلا ما تنص عليه المادة 83-3 بتأكيدا على إمكانية الوزير الأول أن يقرر، لأجل المنفعة العامة، بمقتضى مرسوم مغل، باقتراح من وزير الداخلية إحداث أو حل مجموعة التجمعات الحضرية التي أحدثها الميثاق الجديد لتشكيل أقطاب محلية لتدبير مرافق ومشاريع مشتركة، بل يمكن للوزير الأول أن يرغب جماعة محلية على الدخول في المجموعة ضدا على إرادتها.

- حصر التباري على رئاسة المجالس في الجماعات التي تنتخب بالاقتراع اللائحي، بين رؤساء اللوائح دون غيرهم من المستشارين.
- إلغاء منصب مقرر الميزانية الذي كان عبارة عن مستشار منتخب، وإحداث منصب الكاتب العام للجماعة، الذي يتم تعيينه من بين موظفي الجماعات أو الإدارات العمومية بقرار لرئيس المجلس الجماعي، بعد موافقة وزير الداخلية، والذي يتولى مهمة الإشراف على الإدارة وتنظيمها وتنسيقها.

2- القانون الانتخابي 2008

بعد انتخابات 7 شتبر 2007، وما خلفته من ردود فعل متباينة، أجمع العديد من الفاعلين السياسيين والحقوقيين والجمعويين، وكذا جزء من الملاحظين، أن العملية الانتخابية في المغرب تعرف بعض النواقص والاختلالات يفرض البحث عن السبل الكفيلة لتجاوزه. ومن ضمن هذه السبل اقتراح إدخال تعديلات على القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، وذلك بموجب القانون رقم 36.08 الصادر بتاريخ 30 دجنبر 2008، وهو التعديل الذي صادق عليه مجلس النواب في نوفمبر 2008 في جلسة عامة، وحصل المشروع على موافقة 14 نائبا، فيما عارضه 22 آخرون، بينما امتنع 10 نواب.

ويتوخى القانون الجديد:

- مراجعة وتأهيل الإطار التشريعي المنظم للانتخابات المحلية والمهنية، من خلال إدخال تعديلات أساسية على المقتضيات المنظمة لعملية إعداد الهيئة الناخبة، وإعادة النظر في بعض قواعد النظام الانتخابي الجماعي.
- تدقيق بعض المقتضيات المتصلة بتحضير وإجراء العمليات الانتخابية، مع العمل على سد ثغرات قانونية، أبانت الممارسة عن ضرورة تداركها، فضلا عن مساندة الاجتهاد القضائي في الميدان الانتخابي.
- المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية للغرف المهنية، حيث جاء ذلك ثمره مشاورات موسعة مع مكونات المشهد السياسي الوطني.

- إدخال تعديلات على عدد من المواد، وذلك في إطار إعداد المحيط التشريعي المؤطر للانتخابات الخاصة بمجالس الجماعات المحلية والغرف المهنية.
- إدخال عدد من التغييرات لتبسيط العملية خلال انتخابات 2009

ويمكن حصر أهم التعديلات التي جاء بها القانون الجديد للانتخابات فيما يلي :

- أصبح الشرط الوحيد الضروري للتمتع بأهلية التصويت في الانتخابات هو الإقامة الحالية في الجماعة رغم وجود بعض الاستثناءات بالنسبة للمغاربة المقيمين في الخارج وكذا السكان الرحل، الذين ينتمون إلى 127 جماعة محددة في الأقاليم الآتية: تارودانت، ورزازات، زاكورة، أزيلال، بولمان، كلميم، آسا-الزك، السمارة، طانطان، العيون، بوجدور، خنيفرة، الرشيدية، وادي الذهب، أوسرد، جرادة، تاوريرت، فجيج.
- ضرورة الإدلاء بالبطاقة الوطنية عند طلب التقييد، وعند التصويت، وبصفة استثنائية يمكن الإدلاء بالدفتر العائلي مرفقا بشهادة إدارية مسلمة من طرف السلطة الإدارية المحلية. كان المنصوص عليه سابقا أن من لا تتوفر لديه بطاقة التعريف الوطنية يمكنه أن يقدم أية وثيقة تعريف رسمية أخرى تحمل صورته.
- حق الأحزاب السياسية في الحصول على مستخرج من اللائحة الانتخابية العامة لناخبي الدائرة الانتخابية أو الجماعة يتضمن أسماء الناخبين، ومحل سكناهم، والدائرة الانتخابية المقيمين فيها. إذ نص المرسوم رقم 2.008.737 الصادر في 2 محرم 1430 (30 ديسمبر 2008) على أن لكل حزب سياسي أن يحصل بطلب منه، خلال أجل 15 يوما ابتداء من اليوم الأول من الفترة المخصصة لإيداع طلبات القيد الجديدة، أو خلال 15 يوما ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ حصر اللوائح، على مستخرج من اللوائح الانتخابية العامة للجماعات أو المقاطعات التابعة لدائرة نفوذها، أو على مستخرج من اللوائح الانتخابية العامة على الصعيد الوطني.
- تحديد سن الترشيح المنصوص عليه في المدونة في 21 سنة شمسية كاملة على الأقل، عوض 23 سنة كما كان في القانون المعدل.

- اختيار الناخب الذي به إعاقة ظاهرة تمنعه من وضع علامة التصويت لناخب يكون متوفرا على بطاقة التعريف الوطنية لمساعدته، بعد أن كان في السابق يساعده مكتب التصويت. ولا يمكن لأي شخص أن يقدم المساعدة لأكثر من ناخب معاق واحد.
- رفع عدد السكان الذي يكون على أساسه تطبيق الاقتراع باللائحة، فبعد أن كان في السابق 25.000 نسمة أصبح حاليا 35.000 نسمة، بمعنى أن الجماعات التي لا يتجاوز عدد سكانها 35.000 نسمة يُطبق فيها الاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية، والجماعات التي بها أكثر من 35.000 نسمة يُطبق فيها الاقتراع باللائحة على أساس أكبر البقايا؛
- رفع العتبة التي يكون على أساسها توزيع المقاعد إلى 6%، عوض 3% التي كان معمولا بها سابقا؛
- إحداث دائرة انتخابية إضافية على صعيد مجموع النفوذ الترابي لكل جماعة أو مقاطعة؛ وقد اتفقت الأحزاب السياسية بمقتضى ميثاق الشرف أن تخصص هذه الدائرة للنساء، فإذا كان عدد النساء المنتخبات في الانتخابات الجماعية هو 127 امرأة، أي بنسبة 0,56 %، فإنه حسب هذه الإجراءات سيصبح عدد المنتخبات في الانتخابات الجماعية 2009 هو 3260 امرأة على الأقل، أي بنسبة تتجاوز 12%.
- إحداث صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، وحفز الأحزاب السياسية على ترشيح المرأة، من خلال وضع طريقة جديدة للاستفادة من الشطر الثاني من مساهمة الدولة في تمويل الانتخابات، تجعل مبلغ الدعم عن ترشيح النساء يساوي خمس مرات قيمة مبلغ الدعم المخصص لترشيح الرجال إذ خصصت الدولة لهذا الصندوق 500 مليون درهم، ويتضمن القانون أحكاما خاصة تتعلق بتقديم دعم يخصص لتقوية قدرات النساء التمثيلية بمناسبة الانتخابات الجماعية والتشريعية، مع الإحالة على نص تنظيمي في ما يتعلق بتحديد شروط وكيفيات تقديم الدعم المذكور.
- بالإضافة إلى هذه التغييرات القانونية كانت هناك مجموعة من التغييرات التنظيمية، من خلال مجموعة من المراسيم والقرارات، يتمثل أبرزها فيما عرفه التقسيم

الجماعي من ملاءمة، بحيث أصبحت الخريطة الجماعية للمغرب تتوفر على 1503 جماعة، موزعة على 1282 جماعة قروية و221 جماعة حضرية، أي بزيادة ٦ جماعات حضرية وقروية، وقد تمت هذه الملاءمة من خلال إعادة النظر في الحدود الجغرافية لعشرات الجماعات . . .

3- تدبير الأحزاب السياسية للانتخابات الجماعية:

أهم ما جد في تدبير الأحزاب السياسية للانتخابات الجماعية لسنة 2009 هو الجدل حول الترحال السياسي، وتغيير المرشحين لانتماءاتهم الحزبية في الترشيحات المقدمة . سبق لمجموعة من الأحزاب السياسية أن استفادت من عملية الترحال السياسي، إلا أن حزب الأصالة والمعاصرة يبقى المستفيد الأساسي، بل إن رهانه كان كبيرا على المرشحين المستقطبين من أحزاب أخرى. مما أدى النقاش لتناول ظاهرة الترحال السياسي وما أثير حولها من تأويلات وقراءات متعددة لقانون الأحزاب والمادة 5 منه. من جهة أخرى تميزت الانتخابات المحلية ل 2009 يونيو 2009، باختيار مجموعة من أحزاب اليسار أن تتكئ في عدة مواقع مقدمة لوائح مشتركة باسم تحالف اليسار الديمقراطي، خصوصا في بعض المدن الكبرى حيث الترشيح بالقائمة مقدمين لوائح تضم مرشحين من مختلف التكتلات.

وإن شاركت كل التشكيلات السياسية المنظمة في العملية الانتخابية إلا أن مجموعتين معروفتين أعلنتا موقفها بمقاطعة الانتخابات: إحداهما يسارية، قامت بحملة إعلامية في عدة مدن، تروج من خلالها لموقفها الداعية للمقاطعة، وثانيهما اختار المقاطعة في صمت مكتفية بالدعوة داخليا ومن خلال ارتباطاتها الخاصة إلى تبني موقف المقاطعة، دون الخروج بشكل رسمي إلى الشارع العام. وقد تعرض العديد من أنصار المجموعة الأولى إلى الاعتقال والمتابعة القضائية والاستنطاق والمطاردة في الأزقة (الدار البيضاء، الرباط، الناظور، طنجة وصفرو).

كما أن المسطرة المتبعة في الترشيحات، اختلفت من حزب لآخر. فبينما اختار البعض البث على المستوى المركزي لضبط الترشيحات والتدخل في حسم وكلاء اللوائح، كان لبعض الأحزاب مسطرة أخرى وهي اعتماد الحسم من طرف القيادات المحلية. وإن كانت الأحزاب الأولى تقر عموما بأحقية فروعها وتنظيماتها الجهوية في اختيار المرشحين، إلا أن العديد من هذه التنظيمات الجهوية والمحلية احتجت على تدخل مراكز الأحزاب في الترشيحات.

في قراءة سريعة للوائح الترشيحات الحزبية، يبرز أن العديد منها ركز اختياره على رأسها لذوي الجاه أو النفوذ أو القدرة المالية على التمويل قصد قصد وضعه على رأس

لوائحها عوض اختيار المناضلين الحزبيين. وتختلف هذه الظاهرة من حزب إلى حزب، رغم أن الأحزاب تتلقى مساعدات مالية من طرف الدولة مخصصة لتدبير الانتخابات. كما أن العديد من الأحزاب حرصت على تقديم ترشيحات نسائية لها ضمن لوائح المرشحين إضافة إلى اللائحة المخصصة لترشيح النساء وكذلك مرشحين شباب، مع اختلاف في ترتيبهم في اللوائح.

4- التدبير الإعلامي لاستحقاقات 12 يونيو 2009

- كان لحقل السمعي البصري دورا هاما في تنشيط الحقل السياسي في انتخابات يونيو 2009 وذلك من خلال البرامج التلفزية والموائد المستديرة، ودعوة ممثلي الأحزاب إلى حلقات حوارات في كل من القناة الأولى والقناة الثانية، كما كان للوصلات الإخبارية التي تدعوا المواطنين إلى التسجيل في اللوائح الانتخابية أو تلك التي خصصت لسحب البطائق، والدعوة إلى المشاركة في الانتخابات
- وكانت بعض الحلقات المسجلة أو المباشرة والتي قام بتنشيطها صحفيون أساتذة مختصون بعيدة لا تتناول بشكل مباشر موضوع الجماعات المحلية كأنوية ترابية للتربية على المواطنة والإشراك والمشاركة الدائمة للمواطنين في صياغة المشاريع التنموية، وتخلط بين التحليل والقذف في الأشخاص..
- ولوحظ تركز الاهتمام على اختيار بعض الأسماء الحزبية المعروفة بالسجال والبولميك السياسي.
- لوحظ غياب البرامج التلفزية التي يكون فيها حضور أكثر من حزب سياسي على شكل البرامج الأجنبية التي يتم فيها الحوار وجها لوجه بين ممثلي الأحزاب حول موضوع التدبير المحلي والبرامج الحزبية المرتبطة بالمقاربة المعتمدة في تفعيل دور الجماعات المحلية.
- لوحظ أيضا استدعاء أمناء وأعضاء المكاتب السياسية لتنشيط تلك الحوارات دونما فتح المجال للكفاءات الجهوية والمحلية باعتبارها القائمة والمديرة مع

المواطنين والسلطات المحلية للشؤون الجماعية وهي المعنية في المقام الأول في هذه الانتخابات الجماعية.

• لوحظ أيضا ضعف حضور المرأة الفاعلة السياسية في هذه الحوارات التي احتكرها الذكور بالنسبة لجميع المنظمات السياسية على اختلاف المشارب السياسية والفكرية في اتجاه اليمين، وفي اتجاه اليسار.

• لوحظ أيضا أيضا ضعف التحضير الصحفي لأغلب البرامج وكذلك تكرار نفس الأسئلة في كل المناسبات وفي كل الاستحقاقات، بنفس الأسلوب وبنفس الطريقة ونفس الإخراج.

• لوحظ على أن بعض المشاهد من تلك الحوارات كانت خارج الأعراف والأخلاق المهنية التي كان عليها أن تكون غير منحازة لأي طرف على حساب الطرف الآخر.

• استطاعت الإذاعات الجهوية أن تواكب هذه الاستشارة الجماعية رغم حداثة تجربتها من خلال البرامج المباشرة مع المواطنين حول دور الجماعات المحلية وحول مهام ووظيفة المستشار الجماعي والخدمات المنتظرة من هذا المرفق العمومي.

رغم كل هذه الإمكانيات المتاحة من وسائل الإعلام العمومية والخصوصية فإن فعاليتها كانت جد محدودة ولم يكن لها الوقع المنتظر خاصة وأن الرهان الأساسي حول هذا الاستحقاق كان واضحا منذ البداية عند كل الفاعلين من دولة وأحزاب سياسية ألا وهو الرفع من نسبة المشاركة ومحاربة الظواهر السلبية وإعادة الاعتبار للمشاركة السياسية والدفع بفئة الشباب والمرأة لخوض تجربة العمل السياسي.

أما الصحافة المكتوبة، فلقد عاشت بشقيها الحزبي والمستقل جميع المنعرجات التي مرت منها مراحل الإعداد لهذه الانتخابات الجماعية.

وحاولت الصحافة الحزبية أن تبقى وفية لخطها التحريري في الدفاع عن الأحزاب التي تمثلها وكذلك في قراءة وتأويل المواد الموجودة في قانون الأحزاب خاصة تلك المرتبطة بالترحال السياسي. ولاحظنا أن هذه الصحافة كانت باهتة ولم تعرف ارتفاعا في منسوب التداول بين القراء ولم يطرأ عليها أي تغيير في الأداء الإعلامي وبقيت قارة في هندسة أعمدها في مواكبة المستجدات الطارئة على الساحة السياسية بحسب مصلحة الحزب في

الدفاع عن رموزه السياسية وقياداته التاريخية في مواجهة بعض الحملات الدعائية. وكان الترشق وتبادل التهم والسب والقذف في أحيان أخرى واضحا في إطار تصفية الملفات بعيدا عن الحرس على ابراز الحقيقة ودرءا لكل توظيف سياسوي ضعيف وغير نزيه. وفي المقابل لعبت الصحافة المستقلة دورا فعالا نسبيا في تتبع الأخبار الحزبية في ما يرتبط بتدبير الترشيحات وترتيب قوائم المرشحين والمناوشات التي وقعت هنا وهناك بين وكلاء اللوائح وبعض أعضاء الأحزاب، وبين القيادات المحلية والقيادات الوطنية في تركية بعض وكلاء اللوائح..

نال موضوع موضوع الترحال السياسي وقانون الاحزاب وبالأخص المادة 5 منه، القسط الأكبر في تغطية هذه الجرائد هو وهو موضوع استأثر باهتمام الصحافة والرأي العام خلال الأسبوع الذي سبق وضع طلبات الترشيح والذي حسم بقرار المحكمة الإدارية التي حسمت هذا الصراع بأحقية الترشيح للبرلمانيين الرحل حسب اختياراتهم السياسية. كما كان لموضوع الصراع الدائر بين الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال في شخص الرئيس السابق لمجلس المدينة بفاس حول التصريحات المرتبطة بالمهدي بن بركة ودخول ردهات المحاكم بعد أن تقدمت الشبيبة الاتحادية بدعوة قضائية ضد عمدة فاس الاستقلالي التي اعتبرت تصريحاته تمس بأحد رموزها التاريخية.

ولوظ أيضا تضارب الأخبار في بعض الصحافة المستقلة حول ترويج لعدة إشاعات دون التحقق من مصادرها والتي خلقت عدة توترات بين بعض الهيئات السياسية وبعض القائمين على تدبير المنابر الإعلامية مثل ما جاء في "جريدة المساء" بوجود حكم قضائي يخص لائحة العدالة والتنمية في مدينة تمارة عشية يوم الاقتراع الشيء الذي دفع بهذا الحزب إلى توزيع منشور في الموضوع مكذبا الخبر، ومتهما جهات لم يذكرها بالاسم بالمس بسمعة حزبه.

كما سجل أن بعض الأحزاب التي لا تتوفر على جرائد باسمها قامت بحجز صفحات في جرائد مستقلة للتعريف بنفسها وبرامجها ووكلاء اللوائح الذين اعتمدتهم في تمثيلها للمنافسة في هذه الاستحقاقات الجماعية.

5- مشاركة المرأة في انتخابات يونيو 2009:

على الرغم من التقدم الذي شهدته تمثيلية النساء في مجلس النواب في استحقاقات 2002 بفضل إعمال آلية الكوتا، ظلت مشاركة النساء في تدبير الشأن المحلي دون مستوى الرهانات المطروحة على الساحة السياسية المغربية حيث لم تتعدى نسبة النساء المنتخبات في الجماعات المحلية لسنة 2003 نسبة 0.56 % إذا لم ينتخب إلا 127 امرأة من أصل 24000 مستشار جماعي.

ولرفع هذا التحدي دأبت الدولة خلال السنة التشريعية لسنة 2007 إلى إصدار توجيهات من أجل إيجاد آليات ناجعة تتوخى تشجيع حضور ملائم وأوسع للمرأة المغربية في المجالس الجماعية، والغاية من ذلك هو ضمان تمثيلية أفضل للنساء في مجالس الجماعات المحلية. ولقد خلص النقاش بين المتدخلين في هذا الحقل السياسي، وهي وزارة الداخلية، والأحزاب السياسية، والمنظمات النسائية، إلى فكرة الدائرة الانتخابية الإضافية بهدف دعم تمثيلية النساء في المجالس الجماعية. وتجدر الإشارة إلى أن القانون المتعلق بمدونة الانتخابات المصادق عليها في دورة أكتوبر 2008 تضمن عددا من التعديلات التي من شأن تفعيلها الرفع من نسبة حضور النساء بالمجالس المنتخبة إلى نسبة 12%.

وفي هذا السياق واستجابة لطلب العروض (طلب مشاريع عدد 1/2009) الذي أعلنت عنه وزارة الداخلية في إطار انتقاء المشاريع الهادفة إلى تقوية قدرات النساء التمثيلية قصد تمويلها من طرف صندوق أنشأ لهذا الغرض، أطلق عليه اسم "صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء"، تم قبول مشاريع تسعة أحزاب سياسية هي العدالة والتنمية، الاتحاد الاشتراكي، الاستقلال، التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية، الأصالة والمعاصرة، الاشتراكي الموحد وعدد من الجمعيات المدنية وهي مؤسسة عباس القباج للتنمية والثقافة، منتدى الزهراء للمرأة المغربية، منظمة تجديد الوعي النسائي، الجمعية الوطنية لرعاية الطفولة والأسرة مندوبية إقليم بوجدور...

فيما يخص جمعيات المجتمع المدني، التي تعنى خاصة بشؤون المرأة تمحور دورها في خلق وإبداع آليات للنهوض بالقدرات التمثيلية للنساء وتحفيزها على المشاركة السياسية. ومن بين الآليات المعتمدة من طرف الجمعيات إنشاء شراكات مع مراكز بحث متخصصة

في مجال تقوية القدرات والتدريب على الحكامة والتنمية البشرية والمحلية والقيام بقوافل ودورات تحسيسية وذلك بهدف التصدي لظاهرة اللاتسييس و العزوف عن العمل السياسي لدى الشباب من خلال التواصل المباشر معهم عبر قنوات الجامعة وفضاءات أخرى وتحسيسهم بأهمية مشاركة المرأة في الانتخابات الجماعية وتشجيع الطالبات والأستاذات والموظفات والعاملات على ممارسة حقهن الدستوري في الترشيح والتصويت في الانتخابات ودعوتهن للانخراط الكامل في صنع القرار على صعيد جميع أنواع المؤسسات المحلية والجماعية ونشر وتعميم فضائل العمل السياسي والممارسات الانتخابية السليمة.

ويبقى تكوين وتدريب المرشحات المحتملات في مجال التواصل وكيفية كسب التأييد في مجالات الإدارة المحلية والانتداب الانتخابي وتدبير الشأن المحلي والتعريف به وبتنظيماته من أولى وأهم الأدوار التي اضطلعت بها هذه الجمعيات النسائية قبيل انطلاق الحملة الانتخابية.

وفي هذا الخضم، تم تنظيم عدة ندوات حول إشكالية "دعم مشاركة المرأة المغربية في الانتخابات الجماعية"، وإنتاج وسائل تحسيسية بأهمية المشاركة السياسية، وتنظيم دورات تدريبية لفائدة المرشحات المحتملات، عبر تنظيم قوافل جابت معظم الجهات المغربية، ونصب خيام تواصلية في بعض الجماعات القروية.

لذا جاءت محاور الندوات التحسيسية وتحركات هذه الجمعيات كالتالي: المرأة المغربية وأهمية المشاركة السياسية، تعزيز قدرات النساء في المجال السياسي، مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية كمدخل للتنمية المجتمعية، مستجدات الميثاق الوطني، التدبير الجماعي: الحكامة المحلية والتحديات التنموية، التواصل السياسي: الأهداف والآليات، العوائق السوسيوثقافية للمشاركة السياسية للنساء، تجارب المستشارات الجماعيات، النساء في الجماعات المحلية: رافعة للحكامة المحلية.

كما يجب الإقرار بأن الدينامية التي تمخضت عن تحرك الجمعيات النسائية تشكل استباقا لما قد تحمله المرحلة السياسية المقبلة من آثار سلبية على حقوق النساء من خلال تهميش مطالبهن وعدم اعتماد مقاربة النوع في خطط وبرامج التنمية المحلية. كما دعت بعض التنظيمات المدنية في إطار رابطات ومنتديات وأحركات (الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، منتدى الزهراء للمرأة المغربية، الحركة من أجل الثلث، نموذجاً) تحتضن عددا

كبيراً من الجمعيات النسائية إلى تبني مفهوم "المرأة المواطنة" و"المرأة المسؤولة" وذلك من أجل إقرار مبدأ المساواة واعتماد مقاربة النوع السياسي لكل تحالف سياسي مرحلي أو مستقبلي كشرط لمشاركة وانخراط المرأة في صنع القرار في الجماعات المحلية.

III

خلاصات تركيبية

انطلاقاً من ملاحظة الانتخابات الجماعية 12 يونيو 2009

انطلاقاً من الملاحظات التي أبرزتها مختلف التقارير الواردة من ملاحظي المنتدى المدني الديمقراطي، يمكن بناء صورة عامة وتقريبية قد تعطي تحديداً لطبيعة ودلالات وأبعاد انتخابات 12 يونيو 2009.

اتسم المناخ العام الذي أحاط الانتخابات المحلية لـ 12 يونيو 2009 بالعديد من النقاشات حول الأبعاد القانونية والتنظيمية التي كان من المفروض أن تعتمد عليها وبدون شك منح الميثاق المراجع صلاحيات جديدة من الممكن أن تعزز الأجهزة التنفيذية للجماعات المحلية. كما أن مختلف التقنيات حاولت إعطاء أهمية كبرى للمؤسسات المحلية، وذلك قصد إثارة التعبئة السياسية الضرورية لدى المغاربة حول الرهان المحلي. كما ساد نقاش سياسي حول العتبة (b %)، وهو سقف كان من المفترض أن يحد من دور المنظمات الصغيرة، مع العلم أنه بإمكانه كذلك منذ المنطلق أن يلعب دوراً رئيسياً في تحديد مواقع أحزاب كبرى في العديد من الدوائر، سلماً أم إيجاباً. كما أوحى التقطيع الترابي نفس النقاش العمومي الواسع، وارتكز على طريقة رسم الدوائر، وعلى غلبة الجماعات القروية مقارنة بالجماعات الحضرية، حيث مثلت الأولى ثلثي العدد الإجمالي للجماعات (حوالي 1000 جماعة قروية على مجموع 1500).

ورغم كل هذه المناقشات التي أثارت مواقف متفاوتة، بل مواجهات بين الدولة والأحزاب، وبين الأحزاب فيما بينها، نجحت الدولة في إدماج الفاعلين في حلقات نقاشية، واستشارات، ومفاوضات أفضت في غالبيتها إلى توافقات واتفاقات حول المشاريع المقترحة من طرف الإدارة..

لكن المسألة التي تميزت بحضور قوي في سياق الانتخابات المحلية ليونيو 2009، والتي استولت أكثر على اهتمامات الدولة ومختلف الفاعلين السياسيين، تجلت في مسألة المشاركة.

منذ حقبة طويلة، تم تسجيل انخفاض تدريجي ومنتظم في نسب المشاركة الانتخابية، ويعود ذلك لأسباب سياسية ومؤسسية مختلفة لا مجال للوقوف عندها في هذا التقرير، حيث أنه بالنسبة لـ 20 مليون مغربية ومغربي، كان من المفترض أن ينتخبوا في استحقاقات 12 يونيو 2009، لم يتم تسجيل إلا حوالي 13 مليون، بينما لم يشارك فعلا من بين هؤلاء إلا 7 ملايين. ومن بين 7 ملايين التي شاركت يجب أن تحذف "البطاقات الملغاة"، حيث أنه منذ الاستقلال، استقر عدد البطاقات الملغاة في أقل أو أكثر بقليل من مليون بطاقة، باستثناء الانتخابات التشريعية لسنة 2002، حيث لم يتم فيها تسجيل إلا 700000 بطاقة ملغاة. وفي الانتخابات المحلية ليونيو 2009، وصل عدد البطاقات الملغاة إلى رقم 850000 بطاقة.

وهكذا سيظهر أن نسبة المشاركة بقيت منخفضة، وأن نسبة عدم المشاركة جد مرتفعة. إذ أنه لم تتدهور الأوضاع أكثر مما كانت عليه إلى حدود الانتخابات الأخيرة، حيث بقي هامش التغيير محدودا جدا. وإذا كانت المقاربة ممكنة بالنسبة للانتخابات المحلية لسنة 2003، فهي تطرح عدة تساؤلات بالنسبة للانتخابات التشريعية لسنة 2007، ذلك لاختلاف طبيعتها ومضمونها ورهاناتها.

من جهة أخرى، ساد النقاش العمومي بمناسبة انتخابات 12 يونيو 2009، موضوع أوضاع الأحزاب على اختلاف مواقعها ومساراتها ومكانتها، بعد عقد العديد من المؤتمرات، وبرزت أزمات وصراعات وإفرازات مثيرة. وفي العديد من الحالات أقرت الأحزاب بنفسها الصعوبات التي تعيشها في المرحلة الراهنة، واعترف قيادوها بتآكل نفوذها وتراجعها التنظيمي..

وبالمقابل برز الدور الذي تقوم به شبكات الأعيان والأفراد ذوي النفوذ في إعادة هيكلة الخريطة السياسية بشكل جذري، حاسم، وفي وقت وجيز.

وفي هذا السياق ذاته شكل بروز حزب جديد (الأصالة والمعاصرة)، بما ارتبط به من مبادرات تنظيمية وسياسية، حدث قوي، عنف نسبيا العادات والتوازنات القائمة، وشكل محورا مركزيا للمواقف والنقاشات والمبادرات الحكومية وغير الحكومية.. لقد دأب هذا

الحزب الجديد، بمناسبة انتخابات 2009، للقيام بعمل تأسيسي وتنظيمي ذي بعد وطني، وأخذت حملاته طابعا وطنيا تجاوز الانتخابات المحلية.. تساءل الكثير من الفاعلين والملاحظين من جهة حول طبيعة هذا المنتج، فيما كان يشكل إعادة إنتاج ظواهر كانت مألوفة خلال المراحل السابقة (هل هو فديك جديد؟ أو تجمع وطني للأحرار جديد؟ أو اتحاد دستوري جديد؟.. إلخ.)، من جهة أخرى، تساءل العديد كذلك حول ما إذا كان الحدث يمثل ظاهرة جديدة، لم يسبق للساحة المغربية أن عرفت مثلها.. كما أن القرب النسبي للظاهرة من مؤسسات وأجهزة الدولة، طرح أسئلة علاقة الدولة بالحزب الجديد من زوايا مختلفة، من ضمنها: هل هو نتاج بحث النظام عن سند سياسي يمكن الاعتماد عليه تجاه تهديدات قائمة؟ هل هي النتيجة الحتمية لتخوف النظام من ضعف وتراجع دور الأحزاب المغربية التقليدية، الوطنية منها والإدارية؟ هل هي فقط ميكانيزمات سلطة تبحث عن تعبير سياسي على أرض الواقع السياسي؟..

لا يمكن الجزم في هذه الأسئلة، إلى حدود الساعة، وذلك حتى بعد الإعلان عن النتائج، ومن المفترض أن تأتي المرحلة المقبلة بعناصر إجابة أكثر وضوحا وإقناعا عن هذه الظاهرة التي لا يمكن لأحد أن يتجاهل مركزيتها في المرحلة الحالية والمقبلة.

أما في موضوع حزب العدالة والتنمية، فتختلف القراءات حسب زاوية تناول النتائج المحصل عليها: هل تقدم الحزب (عدد المقاعد واللوائح..؟) هل تأخر (عدد المقاعد مقارنة بالأحزاب الأخرى، ورتبته بينها، مع عدد المصوتين..؟) لكنه من المؤكد أن نوعا من الاستقرار قد حصل في أوضاع هذا الحزب، بعد أن عاش مرحلة "الموجة العارمة"، ودخل مرحلة تنظيم طبيعي، يشبه التنظيمات الأخرى. وقد يرجع ذلك إلى أسباب متعددة منها ضغوط الدولة المباشرة أو غير المباشرة، (الجوانب الأمنية، القضايا السياسية العامة، الملفات التدبيرية...)، وكذلك النزوعات الإقليمية والدولية، والانحسار الرمزي للموجة الإسلامية..

وإذ يبدو أن هذا الحزب يمثل قوة سياسية حقيقية، صلبة، فإنه في نفس الوقت أصبح قوة سياسية تقريبا جد عادية.. بينما تتميز تنظيمات اليسار اليوم بمحدودية تأثيره في الساحة العمومية، رغم حصول مجموع مكوناته من المقاعد على ما يقارب 6000 مقعد وعجزه على تجميع قواه، وتشرذمه، وغموض آفاقه. وتطرح هذه المرحلة، أكثر من أي وقت مضى، سؤال الآفاق، والتغييرات الضرورية، وإعادة التأسيس، لضمان استمراره...

كما أنه من الملحوظ، أنه في المناخ السياسي الحالي، لم يعد ممكناً أن نتحدث عن تدخل سافر ومباشر للدولة، بينما يستقر الآن الجدل حول طبيعة حيادها، حيث تم تسجيل خلال فترات معينة من يوم الاقتراع، قدرتها على الحضور القوي والصارم لضمان انتخابات مقبولة (الحياد الإيجابي)، وخلال فترات أخرى من نفس اليوم، لوحظ انسحابها واختفاؤها وترك الانتخابات لتأثير المال والضغطات. لم تعد الخروقات مرتبطة بصندوق الاقتراع، ولكن انتقلت إلى البيوت والمقاهي والشوارع والفضاءات العامة والخاصة المجاورة لمكاتب التصويت. كما يتبين أن عددا كبيرا من الخروقات قام بها موظفو ومستخدمو وأطر الدولة تنتج في كثير من الحالات عن سلوكيات فردية وغير مرتبطة بمركز اتخاذ القرار أو بأجهزة الإدارة الترابية.

ولقد أكدت الانتخابات المحلية ليناو 2009، العديد من المكتسبات، ومن ضمنها انتظامها، والخروج من دائرة الطابع الاستثنائي الذي كان يطبع دوما الانتخابات، والاختفاء المتزايد للتدخلات المباشرة للدولة، والتزايد النسبي لتنافسياتها.. لكنه في نفس الوقت، يسجل العديد من العيوب مثل ضعف التعبئة السياسية، تآكل دور الأحزاب، الصعود المتزايد لدور الأعيان، تأثير المال، الربط بين الفقر والامية ودور المال... إلا أنه على العموم، لا يبدو أن هذه الانتخابات قد أحدثت أو تحدث تغييرا ذي دلالة في الوضع السياسي القائم.